دور التمويل المصغر في تمويل التنمية المحلية – الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية البويرة نموذجا-

The role of microfinance in financing local development - the National Agency for Microcredit Management in the Wilaya of Bouira as a model

– **براهيم بلقلة**: أستاذ محاضر (أ)، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا – جامعة الشلف، *b.belkella@univ-chlef.dz*

– **أحمد ضيف**: أستاذ محاضر (أ)، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية– جامعة البويرة، *a.dif@univ-bouira.dz*

– **أمين قسول**: أستاذ محاضر (أ)، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا – جامعة الشلف، *aminemagi8@gmail.com*

تاريخ الإرسال:2020/08/20 **تاريخ القبول:2020/12/04** **تاريخ النشر:2021/01/20**

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على مدى مساهمة نموذج التمويل المصغر في تحقيق التنمية على المستوى المحلي باعتباره أحد آليات الدعم المالي الحديثة لأصحاب المشاريع الصغيرة، وذلك من خلال عرضنا لمختلف المفاهيم العامة المرتبطة بنموذج التمويل المصغر، ومن ثم الوقوف على واقع التمويل المصغر في الجزائر، كما سنشير إلى تجربة المديرية الولائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البويرة كنموذج.توصلت دراستنا في الأخير في أن صيغة التمويل المصغر في الجزائر بشكل عام وفي ولاية البويرة بشكل خاص قد أسهم في دعم التنمية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة وامتصاص البطالة.

الكلمات المفاتيح:تمويل أصغر، وكالة تسيير القرض المصغر، مؤسسات صغيرة، تنمية محلية.

تصنيفJEL: G21،G29، G32، M13.

Abstract:

This research aims to determine the extent of the microfinance model's contribution to achieving development at the local level as one of the modern financial support mechanisms for the owners of small projects, through our presentation of various general concepts related to the microfinance model, and then to examine the reality of microfinance in Algeria, as well We will refer to the experience of the state directorate of the National Agency for the Administration of Microcredit of Bouira Province as a model. Our study recently concluded that the microfinance formula in Algeria in general and in the Bouira governorate in particular has contributed to supporting development through financing small projects and absorbing unemployment.

Key words:*Microfinance,National Agency for management of microcredit, micro-enterprises, local development.*

Jel Classification Codes :G21, G29,G32,M13.

مقدمة:

يعتبر إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة 2005 السنة الدولية للتمويل الأصغر بمثابة الإعتراف الدولي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التمويل الأصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة ،سواء من حيث أهمية الخدمات المالية المتاحة للجميع في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع، أو من حيث أهمية المشروعات الصغيرة والبالغة الصغر المحدثة في ظل هذه البرامج ودورها في توفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة في إطار التنمية المستدامة المتكاملة.

انطلاقا من ذلك فإن الجزائر تعتبر من البلدان العربية ذات الكثافة السكانية العالية، كما تهيمن فئة الشباب على تركيبتها السكانية، تعمل الجزائر باستمرار من أجل إيجاد فرص عمل للشباب الذين يعتبرون الأكثر تضرراً من البطالة، حيث عملت على استحداث العديد من البرامج استجابة لطلبات التمويل التي يتقدم بها هؤلاء الشباب ضمن ما يعرف بتمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة، حيث تقدم مؤسسات التمويل المصغر هذه الخدمات المالية الأساسية إلى الفقراء وذوي الدخل المتدني، أو إلى أصحاب المشاريع صغيرة الحجم، الذين لا يستطيعون الحصول على التمويل من البنوك وبشروط ميسرة. وقد عملت مؤسسات التمويل المصغر على تطوير سلع محددة ومنهجيات خاصة لتجاوز نقص الضمانات لدى العملاء، وبذلك تجعلهم مؤهلين للحصول على قروض والخدمات المالية المطلوبة.

إشكالية البحث: ما مدى مساهمة نموذج التمويل المصغر في تمويل التنمية في الجزائر عموما وعلى مستوى ولاية البويرة خصوصا؟

الأسئلة الفرعية: بهدف الإجابة على السؤال الرئيسي نقترح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما المقصود بالتمويل الأصغر؟

-ما هو واقع التمويل الأصغر في الجزائر؟

-ما هو دور المديرية الولائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى ولاية البويرة في إحداث التنمية؟

الفرضيات: نقترح الفرضيات التالية كإجابات أولية للأسئلة الفرعية السابقة:

- يعني التمويل الأصغر تقديم خدمات مصرفية إلى الشرائح السكانية الأقل دخلاً.

-ينحصر التمويل الأصغر في الجزائر على أشكال التمويل التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

-تسهم المديرية الولائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى ولاية البويرة في تمويل العديد من الأنشطة الاقتصادية يأتي على رأسها القطاع الفلاحي، كما تسهم في استحداث مناصب شغل.

أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته كونه يعالج أحد الآليات المستحدثة في تمويل المشاريع الصغيرة والتي تتمثل في التمويل الأصغر، بالإضافة غلى أنه يعالج أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها الدول وهي تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

I- التمويل المصغر، المفهوم والتطور:

نظراً إلى حاجة الفقراء مثل غيرهم لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية فقد تطور مفهوم التمويل المصغر ليشمل المزيد من الخدمات المالية وغير المالية بعد أن كان مرادفاً لمفهوم القروض الصغرى، وفيما يلي أهم التعاريف الواردة بشأن التمويل المصغر ونشأته وتطوره التاريخي.

I-1- مفهوم التمويل المصغر:هناك من يستخدم مصطلح التمويل الأصغر أو التمويل متناهي الصغر بدلاً من مصطلح التمويل المصغر، إلاَّ أنّ هذه المصطلحات كلها تحمل نفس المعنى، ولقد تعددت التعاريف التي تطرقت لمفهوم التمويل المصغر كذلك، إلاَّ أنها تشابهت في معظمها في المعنى وحتى في المصطلحات التي استخدمتها، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

- "يعني التمويل الأصغر تقديم خدمات مصرفية إلى الشرائح السكانية الأقل دخلاً، وخاصة الفقراء والناس الأشد فقراً، وتختلف التعاريف المنطبقة على هذه المجموعات من بلد إلى آخر".(روزنبيرغ، بك كريستين، و لايمان، 2003، صفحة 10)

- التمويل المصغر هو "تقديم خدمات المالية إلى الأشخاص بمقادير محدودة إلى الأشخاص محدودي الدخل والمشروعات الصغيرة وغير الرسمية"(لجنة بازل للرقابة المصرفية، 2010، صفحة 14)

- "يشير مصطلح التمويل الأصغر إلى تقديم الخدمات المالية– القروض وخدمات الادخار والتأمين والتحويلات– إلى الأسر المنخفضة الدخل"(المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP)، 2001، صفحة 03)

وعليه يمكن القول أنَّ التمويل المصغر ما هو إلاَّ خدمات مصرفية تتاح للفقراء ومنخفضي الدخل بشكل يتلاءم مع ظروفهم واحتياجاتهم. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه كثيرا ما يقع لُبْس بين مصطلحي التمويل المصغر والإقراض المصغر، حيث يشير مصطلح الإقراض المصغر إلى المعنى الضيق للتمويل المصغر حيث يقتصر على معنى تقديم القروض الصغرى فقط، بينما التمويل المصغر أكثر شمولا من ذلك حيث يشير إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية التي يحتاجها الفقراء من إقراض وإيداع وتأمين وتحويلات ويضاف إليها في بعض الأحيان خدمات غير مالية كالتدريب والتعليم المالي للفقراء.

I-2- خصائص برامج التمويل المصغر:تتميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل الأصغر بالخصائص التالية:(براندسما و شوالي، 2010، صفحة 01)

-تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل؛

-التقييم البسيط و السهل لاستثمارات المقترضين؛

-استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛

-إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة؛

-الدفع المبسط لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري،أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر؛

-ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛

-استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية؛

-فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف؛

I-3-أهمية التمويل المصغر من خلال مبادئه الأساسية:تتمثل المبادئ الأساسية للتمويل المصغر في ما يلي:(روزنبيرغ، بك كريستين، و لايمان، 2003، الصفحات 19-20)

-يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس القروض فقط، فهم مثل غيرهم يحتاجون إلى عدد من الخدمات المالية الملائمة، والمرنة وذات التكلفة المعقولة. فهم يحتاجون إلى خدمات التوفير، التامين وتحويل الأموال وليس فقط إلى القروض وذلك وفقا للظروف المعيشية.

-يعتبر التمويل المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، فعندما يصل الفقراء إلى الخدمات المالية فانه يصبح بمقدورهم اكتساب المزيد، بناء أصولهم وحماية أنفسهم ضد الصدمات الخارجية. فباستخدام التمويل المصغر، ينتقل الفقراء من البقاء اليومي إلى التخطيط المستقبلي حيث يستمرون في التغذية والسكن والصحة والتعليم الأفضل.

-أن التمويل المصغر يعني بناء أنظمة تخدم الفقراء والأسر المنتجة، حيث يشكل الفقراء في معظم الدول النامية أغلبية السكان غير أنهم الأقل حظا في الحصول على خدمات البنوك. يعتبر التمويل المصغر في كثير من الأحيان على انه قطاع هامشي، فهو نشاط تطوير يهتم به المتبرعون، الحكومات أو المستثمرون الاجتماعيون، ولا ينظر له على انه جزء من النظام المالي الرئيسي للدولة. غير أن وصول التمويل المصغر إلى العدد الأكبر من الفقراء يكون ممكنا فقط في حالة إشراكه ضمن القطاع المالي الكلي للدولة.

-يغطي التمويل المصغر تكلفته، وبالتالي يتمكن من الوصول إلى أعداد كبيرة من الفقراء، فالكثير من الفقراء غير قادرين على الحصول على خدمات مالية جيدة تناسب احتياجاتهم لعدم وجود مؤسسات قوية كافية تقدم مثل هذه الخدمات. فالمؤسسات القوية تحتاج إلى فرض مبالغ كافية لتغطية تكاليفها. إن تغطية التكلفة ليست هدفا بحد ذاتها، إلا أنها الطريقة الوحيدة من اجل الوصول إلى حجم وأثر يتجاوزان المستويات المحددة التي يستطيع المتبرعون تمويلها. تستطيع المؤسسة القادرة على الاستمرار المالي أن تنمو وتوسع خدماتها في المدى البعيد. فالاستمرار والبقاء يعني تخفيض تكاليف إتمام الصفقات، تقديم خدمات أكثر منفعة للعملاء وإيجاد طرق جديدة للوصول إلى عدد اكبر من الفقراء الذين لا يدخلون البنوك.

-يهتم التمويل المصغر ببناء مؤسسات مالية محلية دائمة، إذ يتطلب تمويل الفقراء مؤسسات مالية محلية تقدم خدماتها على أساس مستمر. تحتاج هذه المؤسسات إلى استقطاب التوفير المحلي وتقديمه على شكل قروض وخدمات أخرى. وعندما تتطور هذه المؤسسات وأسواق رأس المال، يقل الاعتماد على تمويل المتبرعين والحكومات بما في ذلك بنوك التنمية.

- لا يقدم القرض المصغر الحلول دائما، إذ أن القرض المصغر لا يعتبر الأداة الأفضل لكل فرد أو في كل الظروف، فنجد الأفراد المعدمين والجياع الذين لا دخل لهم ولا مقدرة عندهم على السداد يحتاجون أنواعاً أخرى من الدعم قبل أن يكونوا قادرين على استخدام القروض بشكل جيد. ففي الكثير من الأحيان، هناك أدوات أخرى تقلل من اثر الفقر بشكل أفضل مثل المنح الصغيرة، التوظيف وبرامج التدريب، أو تحسين البنى التحتية. يجب أن تصاحب هذه الخدمات عمليات التوفير إذا كان ذلك بالإمكان.

-على الحكومات الوطنية أن تضع السياسات التي تحفز الخدمات المالية للفقراء في الوقت نفسه الذي تحمي فيه الحكومات الودائع. فعلى الحكومات أن تحافظ على ثبات الاقتصاد الكلي، وان تتجنب الارتفاع في أسعار الفوائد وان تمتنع عن الإخلال بالأسواق عن طريق القروض المدعومة غير القابلة للوفاء أو البقاء. ويجب أن تقلل الحكومات من الفساد وتحسن بيئة الأعمال الصغيرة بما في ذلك تسهيل الوصول إلى الأسواق والبنى التحتية. وفي بعض الأحيان، عندما لا تتوفر مصادر التمويل الأخرى، يمكن أن يتم تقديم التمويل الحكومي لمؤسسات التمويل المصغر المستقلة والقوية.

– العقبة الأساسية هي نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء، فالتمويل المصغر هو مجال متخصص يجمع بين الأعمال المصرفية والأهداف الاجتماعية. فانه يجب بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات: المدراء وأنظمة المعلومات الخاصة بمؤسسات التمويل المصغر، بنوك مركزية تنظم التمويل المصغر، مؤسسات حكومية أخرى ومتبرعون. ويجب أن يركز التمويل المصغر على بناء المقدرة وليس فقط على نقل الأموال.

– يعمل التمويل المصغر بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه، فالمعلومات النمطية والدقيقة والخاصة بالأداء تعتبر في غاية الأهمية. ويتضمن ذلك كلا من المعلومات المالية مثل: نسبة الفوائد، تسديد الفروض، واسترداد التكاليف. والمعلومات الاجتماعية مثل: عدد العملاء الذين تم الوصول إليهم ومستوى فقره. حيث أن كل من المتبرعين، المستثمرين ومشرفي البنوك والعملاء يحتاجون هذه المعلومات للحكم على التكاليف والمخاطر والعوائد.

II– واقع التمويل المصغر في الجزائر:

يزال قطاع التمويل المصغر ناشئا في الجزائر، وتهيمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على أغلب التمويل المقدم للمشاريع المدرة للدخل خاصة بين النساء والشباب، وفيما يلي عرض لمفهوم التمويل المصغر في الجزائر وكذا لأهم الجهات المقدمة له، وكذا دوره في تمويل التنمية:

II–1–تعريف التمويل المصغر في الجزائر:على مستوى الاقتصاد الجزائري، ومن الجانب الرسمي، يستخدم مصطلح القروض المصغرة في الكثير من الأحيان كمرادف للمصطلح الشامل والمعروف على المستوى الدولي، وهو مصطلح التمويل المتناهي الصغر، والذي يشمل تقديم الكثير من الخدمات المالية المتعددة والمتنوعة لأفراد الفئات المستهدفة، وبالتالي يكون من المفيد جدا بالنسبة للجزائر ضرورة استخدام مصطلح القروض المصغرة بدلا من مصطلح التمويل المتناهي الصغر، ذلك أن هذا النوع من التمويل في الجزائر يركز على خدمة مالية واحدة، وهي خدمة توفير القروض من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.(عمران، 2016/2015، صفحة 143) **اذ** يشير مصطلح التمويل الأصغر في الجزائر إلى ما يتعلق بتلك الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى المساعدة على انشاء المؤسسات المصغرة ومكافحة البطالة عن طريق تقديم قروض مصغرة (ولدالصافي، علماوي، و بن عبد الرحمان ، 2020، صفحة 184)

طبقا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل والتضامن الوطني رقم 11–133 المؤرخ في 22 مارس 2011، المتعلق بجهاز القرض المصغر في المادة الثانية والثالثة يعرفالقرض المصغر بأنه " قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف، يوجه إلى إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة في الشروع في النشاط ويغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق النشاط"(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة الثانية والثالثة، 2011).

يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة الفقر والبطالة، ولقد ظهر في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو كعامل فعال في امتصاص الفائض في اليد العاملة الناتج عن التأثيرات المترتبة عن الإصلاحات الاقتصادية (طويطي و وزاني، 2017، صفحة 83)، وهو موجه للمشاريع الإنتاجية والخدماتية أو النشاطات التي لا تتعدى كلفتها 1.000.000 دج، تمكن من اقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط و تغطية المصاريف الأولية لممارسة نشاط أو مهنة ما، ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات)

يرمي القرض المصغر إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة، من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع و الخدمات. فهو موجه لفئة المواطنين دون دخل أو ذوي دخل غير مستقر و غير منتظم إضافة إلى النساء الماكثات بالبيت.

II-2- الإطار التنظيمي والمؤسساتي للتمويل المصغر في الجزائر:تشارك جهات مختلفة في تقديم خدمات التمويل المصغر في الجزائر، حيث تسمح القوانين الجزائرية بإنشاء شركات وساطة مالية بأشكال قانونية مختلفة كالبنوك وتعاونيات القرض والادخار والجمعيات التي لا تهدف للربح، وفيما يلي أهم المقدمين للتمويل المصغر في الجزائر:

●**البرامج الحكومية**:قامت الجزائر في إطار مكافحة البطالة وتشجيع إنشاء مؤسسات مصغرة لفائدة الشباب بوضع ثلاث آليات أو برامج حكومية توفر لأصحاب المشروعات من الشباب والعاطلين عن العمل المساعدة المالية والقروض المخفضة الفائدة والاعفاءات الضريبية، ويتم تسيير هذه البرامج الثلاثة من ثلاث أجهزة مختلفة هي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM).

إلاَّ أنَّ الملاحظ هو أنَّ البرامج الثلاثة تستخدم نفس أسلوب التنظيم والعمل، في حين تتباين فيما بينها بنوع الفئات التي تستهدفها وسقف القروض التي تمنحها، وبما أنَّ حجم القروض التي تمنحها كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشاب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة يمكن أن يصل في كثير من الأحيان إلى 10 ملايين دج فلا يمكن تصنيفها في هذه الحالة على أنها قروض صغرى، ولذا قمنا باستبعادها من هذه الدراسة والتركيز فقط على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

وتعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منظمة ذات طابع خاص أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ووضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، في حين أنَّ وزارة المالية هي المسؤولة عن الإشراف على الاستخدام القانوني للأموال في إطار القروض الصغرى المقدمة من وزارة التضامن الوطني(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة الخامسة ، 2004).

●**البنوك**:تخضع جميع البنوك العاملة في الجزائر لسلطة بنك الجزائر، وتقوم 05 بنوك عمومية** في الوقت الراهن بالعمل في مجال التمويل المصغر من خلال عقد الشراكة الذي يجمعها مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، http://www.angem.dz، 2020)حيث تقوم هذه البنوك بمنح القروض الصغرى للمستفيدين الذين تلقوا إشعاراً بتلقي إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. وفي المقابل يقوم صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بضمان القروض التي تمنحها هذه البنوك، وفي حالة استحالة تسديد الدائن لقرضه بسبب النكبة يقوم الصندوق بتغطية باقي الديون المستحقة من أصول وفوائد بنسبة 85% عند تاريخ التصريح بالنكبة، كما يتعين على جميع المستفيدين من قروض صغرى أن يقوموا بإيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هنالك بنكاً حكومي آخر هو بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لا يقوم بالعمل مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولكنه يقوم بتوفير مجموعة واسعة من أدوات الادخار لفئة محدودي الدخل، وهو

يقوم بذلك سواء من خلال شبكة فروعه الخاصة أو من خلال اتفاق الشراكة الذي يجمعه مع مؤسسة البريد الجزائرية لاستغلال شبكة فروعها في تقديم منتجاته.

●**صندوق الزكاة**:صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد. تم إنشاؤها سنة 2003، وهو يعمل على تنظيم عملية جمع أموال الزكاة التي تتم على مستوى المساجد وكذا من خلال الحسابات البريدية بشكل رئيسي ومن ثم القيام بتوزيعها على مستحقيها، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية تمكنه من الوصول إلى عمق المجتمع الجزائري هي اللجنة الوطنية على المستوى الوطني، اللجان الولائية على المستوى الولائي واللجان القاعدية على مستوى الدوائر.(وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2020)

ويخصص الصندوق نسبة من المبالغ التي يتم جمعها كحصيلة للزكاة لتقديمها كقروض حسنة تتراوح قيمتها ما بين 50 ألف و300 ألف دينار جزائري لغرض تمويل المشاريع المصغرة للشباب، ولأجل ذلك قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالإمضاء على اتفاق تعاون مع بنك البركة الجزائري، وهو بنك خاص يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ليكون وكيلاً تقنياً لها في مجال استثمار أموال الزكاة.

●**الجمعيات غير الحكومية**:تنشط في الجزائر العديد من الجمعيات غير الحكومية وغير الهادفة إلى الربح والتي تقدم خدمات التمويل المصغر، إلاَّ أنَّ الملاحظ في الجزائر أنَّ الأمر الرئاسي رقم 03-11 في مادته السابعة وفي تعديلاته كذلك قد استبعد من تصنيف مؤسسات الائتمان الهيئات غير الهادفة للربح التي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض من أعضائها بشروط تفضيلية وذلك في إطار رسالتها ولمقاصد اجتماعية، وبذلك فالجمعيات غير الحكومية التي تعمل في الجزائر حتى وإن كانت تقدم القروض الصغرى فهي لا تخضع لسلطة بنك الجزائر، وبدلاً من ذلك فهي تخضع لإشراف وزارة التضامن الوطني.

تلعب الجمعيات والمنظمات غير الحكومية دورا بارزا في مجال التمويل الأصغر، إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن بدايات التطبيق الفعلي لتجربة التمويل الأصغر في الجزائر تعود للجمعية الوطنية للتطوع والمعروفة بإسم"جمعية تويزة"(عمران، 2016/2015، صفحة 137) التي تأسست سنة 1989، وهي جمعية تعمل بالتعاون مع السلطات الجزائرية ويرتكز تنظيمها حول أربعة أنشطة هي: قيادات الشباب، التنمية، التدريب والبحوث، ويعمل القسم المعني بالتنمية مع خبراء تخطيط المشروعات على القيام بمنح قروض صغرى(المجموعة الاستشارية، 2006، ص8) للتجار المسجلين رسمياً وللحرفيين والمزارعين القادرين على تقديم ما يصل إلى 30 % من قيمة القرض كضمان للحصول عليه، وقد ساهم نشاط الجمعية في إنشاء مشتلة مؤسسات ببوغني ووحدة القروض الصغرى بالشراقة بالجزائر العاصمة.(المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP)، 2001، صفحة 11)

II-3- دور التمويل المصغر في تمويل التنمية في الجزائر:تهيمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على أغلب التمويل المقدم في شكل قروض صغرى في الجزائر، ووفقاً للبيانات الأخيرة الصادرة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فإنَّ إجمالي القروض الممنوحة منذ إنشاء الوكالة وإلى غاية 20 مارس 2020 قد بلغت 921730 قرضاً، وتمنح

جميعها دون فوائد، فيما بلغت السلف الممنوحة دون فوائد لإنشاء مشروعات جديدة 88076 قرضاً مصغراً، وقد ساهمت القروض المقدمة من طرف الوكالة في خلق 1353915 منصب شغل حديث.

جدول رقم (01): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل.

برامج التمويل	عددالقروض الممنوحة	النسبة حسب برامج	عدد مناصب الشغل المستحدثة
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	833657	%90.44	1220437
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	88073	%9.56	133478
المجموع	921730	%100	1353915

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(2020)، شوهد يوم: 2020/06/01، على الرابط:http://www.angem.dz.

وقد ساهمت هذه القروض في تمويل نشاطات مختلفة أهمها قطاع الصناعة والخدمات اللذان استحوذا على ما نسبته 39.67% و19.87%من إجمالي حجم القروض الممنوحة من قبل الوكالة على التوالي، ثم يأتي قطاع الصناعات التقليدية والفلاحة بنسبة 17.58% و13.61% على التوالي، ثم قطاع الأشغال العمومية في المرتبة الخامسة بنسبة 8.69%، ليأتي أخيرا قطاعي التجارة والصيد البحري بنسبة 0.48% و0.1 %على التوالي، وهو ما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم (01): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط.

Erreur ! Objet incorporé incorrect.

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، شوهد يوم: 2020/06/01، على الرابط http://www.angem.dz.

مثلما هو الحال بالنسبة للقروض المصغرة فإنَّ الخدمات غير المالية (كالتعليم المالي للفقراء) في الجزائر تكاد تكون مقتصرة على الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والجدول التالي يبين حصيلة الخدمات غير المالية المقدمة منذ بداية عمل الوكالة وإلى غاية 20 مارس من سنة 2020:

جدول رقم (02): حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة حتى 2020/04/20.

الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرةGTPE	111787
التكوين في مجال التعليم المالي العام FEFG	103679
التكوين حسب برنامجGET AHEAD	1616
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء و تسيير نشاط	**4000**
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	221082
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	91922
صالونات عرض/ بيع	27590
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	**340594**

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(2020)، شوهد يوم: 2020/06/01، على الرابط http://www.angem.dz

حيث أنه في حالة قبول طلب الحصول على قرض مصغر من الوكالة، فإنه بإمكان المتحصل على القرض أن يستفيد من تكوين مجاني في مجال تسيير المؤسسة المصغرة، إلى جانب المشاركة في صالونات عرض وبيع السلع التي تنظمها الوكالة بشكل مستمر في أرجاء الوطن وهذا بعد انطلاق نشاطه.

II-4-الصعوبات التي تواجه صناعة التمويل الأصغر في الجزائر

تواجه استراتجية التمويل المصغر في الجزائر تحديات ومعوقات عديدة، منها ما يتعلق بالاطار التنظيمي العام ومنها ما يتعلق بالجهاز المشرف على التمويل المصغر، ومنها ما يتعلق بالفئة المستهدفة.

أ-الصعوبات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر: يمكن ايجاز أهمها فيما يلي:(ناصر و عواطف، 2013، الصفحات 12-13)

-عدم توفر الجزائر على نظام مالي خاص بمنح التمويل المصغر، أي عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في هذا النوع من التمويل

-بالإضافة إلى ارتباط التمويل المصغر في الجزائربالبنوك العمومية، فإن هذه الأخيرةلا تولي الاهتمام الكافيللتمويل المصغر نظرا لتركيز خبراتها في الأنشطةالأخربالمعتادة عليها.

تعقيد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية بكثرة التعديلات.

-صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء.

-عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير المعلومات وتنشر الإحصائيات الخاصة بهذا النوع من التمويل

-غياب إطار رقابي موحد لتطوير هذا التمويل، نتيجة الجهات المقدمة له وعدم وجود جهة تسيره.

ب-الصعوبات التي تتعلق بالمؤسسات المقدمة لخدمة التمويل الأصغر: تواجه الهيئات المقدمة للتمويل الأصغر العديد من التحديات نورد أهمها فيما يلي:(طويطي و وزان، 2017، الصفحات 86-87)

-صعوبة وصول مؤسسات التمويل الأصغر إلى الاستدامة المالية وتحقيق الربحية دون الاعتمادعلى دعم الدولة

-صعوبة اندماج مؤسسات التمويل المصغر في النظام المالي الرسمي

-ضعف استخدام التكنولوجيا البنكية في مجال تقديم الخدمات المالية من طرف مؤسسات التمويل المصغر.

ج-الصعوبات المتعلقة بالفئة المستهدفة: تتمثل أساسا فيما يلي:(مغني، 2011، صفحة 14)

-نقص الكفاءة المهنية والخبرة التسيرية لدى المستفيدين من خدمات التمويل المصغر.

-ميل المستفيدين للاستثمار في النشاط التجاري والخدمي الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج والمولد لمناصب الشغل.

-وجود نسبة معتبرة من عدم سداد القروض في آجالها المحددة، مما يشكل عائق لمؤسسات التمويل الأصغر وتحقيقيها للربحية

-تزايد الطلب على التمويل المصغر يجعل من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة من طرف الراغبين في انشاء المشاريع المصغرة.

III-دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البويرة في تمويل التنمية المحلية:

تعد المديرية الولائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالبويرة أحد الوكالات البارزة على المستوى الوطني، وتعد مفتاح لكثير من الأفراد وأحد أهم الأجهزة الفاعلة في المجال الاقتصادي من خلال النشاطات الأساسية وهي منح القروض المصغرة، وفيما يلي سنقوم بإبراز دور الوكالة في تمويل التنمية المحلية على مستوى ولاية البويرة.

III-1-تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البويرة: المديرية الولائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البويرة هي امتداد للمديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير هذا النوع من القروض بالولاية، وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص، تعمل في إطار منتظم لتلبية متطلبات وحاجيات مواطني ولاية البويرة المرتبطة بالتمويل، انطلقت في العمل سنة 2005، تظم المديرية الولائية للوكالة بالبويرة خلايا مرافقة توجد على جميع دوائرها والتي تبلغ 12 خلية وهي: عين بسام، حيزر، بئر غبالو، برج أخريص، البويرة، الهاشمية، بشلول، القادرية، الأخضرية، مشدالة، سوق الخميس، سور الغزلان، حيث تضمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال هذه الخلايا الإستقبال الشخصي للمواطنين وحاملي الأفكار لاستحداث نشاطات اقتصادية ذات دخول ومنتجة للسلع والخدمات.

وتتمثل مهام المديرية الولائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البويرة في ما يلي:

-تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.

-دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.

-إبلا غ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي سيحظون بها.

-ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

-مساعدة المستفيدين، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

III-2- صيغ وشروط التمويل المقدم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تقوم الوكالة بتسيير صيغتين للتمويل انطلاقاً من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100 ألف دينار وقد تصل إلى 250 ألف دينار على مستوى ولايات الجنوب) إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 01 مليون دينار والتي تستدعي تركيباً مالياً مع أحد البنوك وهو ما يعرف على مستوى الوكالة بالتمويل الثلاثي. وتجدر الإشارة إلى أنَّ الوكالة قد قامت بتعديلات مهمة في سنة 2011 على صيغ التمويل لديها أهمها رفع سقف التمويلات من 30 ألف

دينار إلى 100 ألف دينار بالنسبة للسلفة بدون فوائد، وكذا رفع سقف التمويلات من 400 ألف دينار إلى 01 مليون دينار بالنسبة للقروض الثلاثية الممنوحة من خلال البنوك. وفيما يلي جدول مختصر لأنماط التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

جدول رقم (03): أنماط التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة	مدة السداد
لا تتجاوز 100.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	% 0	-	% 100	-	24- 36 شهر
لا تتجاوز 250.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	% 0	-	% 100	-	24- 36 شهر
لا تتجاوز 1.000.000 دج	كل الأصناف (اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة)	% 1	% 70	% 29	5 % من النسبة التجارية (مناطق خاصة: الجنوب والهضاب العليا)	01- 05 سنوات
		% 1	% 70	% 29	10 % من النسبة التجارية (بقية المناطق)	01- 05 سنوات

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، شوهد يوم: 2020/06/01، على الرابط: http://www.angem.dz.

أما فيما يخص شروط الاستفادة من قرض مصغر فهي كالتالي: (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2020)

- بلوغ سنة 18 سنة فما فوق؛
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
- إثبات مقر الإقامة؛
- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها، أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب في إنجازه؛
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات؛
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية (حسب الحالة)؛
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي؛
- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب الجدول الزمني؛
- الالتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فوائد للوكالة حسب الجدول الزمني؛

III-3- دور الوكالة في تمويل التنمية في ولاية البويرة خلال الفترة 2011-2019: تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الأداة المحورية التي ترتكز عليها سياسة تمويل المشاريع المصغرة، ويعد الجهاز اليوم الأكثر جلبا للقدرات الإبداعية الشبابية، فلقد استمرت المجهودات المبذولة منذ بداية إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبداية الاستثمارات والقروض الممنوحة من طرفها في توسيع وخلق قطاعات استثمارات جديدة في ولاية البويرة. يتم تمويل المشاريع من طرف المديرية الولائية لتسيير القرض المصغر لولاية البويرة حسب عدد الملفات المودعة والمقبولة وكذا القطاعات. وهي مبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم (04):عدد الملفات المودعة المقبولة والممولة من طرف وكالة البويرة خلال الفترة 2011-2019

السنوات	الملفات المودعة	المشاريع المقبولة	المشاريع الممولة
2011	6275	3032	1123
2012	3756	3042	2844
2013	4346	3350	2105
2014	2772	3212	2272
2015	2642	2459	2037
2016	490	419	481
2017	358	333	518
2018	1021	872	704
2019	1059	901	672

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالبويرة.

تبين من خلال الجدول أعلاه أنه قد تم إيداع ما يعادل 22719 ملف لمشروع مصغر خلال الفترة 2011-2019 على مستوى المديرية الولائية لتسيير القرض المصغر لولاية البويرة، تم قبول ما نسبته 60.81% من مجموع الملفات المودعة للمشاريع المصغرة أي ما يعادل 13815 مشروع، وقد تم تمويل ما نسبته 92.33% من مجموع الملفات المقبولة، أي ما يعادل 12756 مشروعا مصغرا في مختلف المجالات لفائدة طالبي القرض المصغر. وفي سياق آخر فإن نسبة 60%من هذه المشاريع كانت منتصيب العنصر النسوي، وهو ما يعد مكسبا مهما للمرأة بخصوص مساهمتها في حركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية،

وتتميز المشاريع الممولة من طرف الوكالة بتنوعها، إذ تتوزع على ستة (6) قطاعات تتمثل في الفلاحة، الصناعات الصغيرة، البناء والأشغال العمومية، خدمات، الحرف، التجارة، يحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى خلال الفترة 2011-2019باستحواذه على ما نسبته 38.51% من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة الولائية لتسيير القرض المضغر بالبويرة وذلك بما يعادل 4913 مشروع وهو ما يعكس طبيعة النشاط الصناعي للمنطقة الذي عرف تحسنا وديناميكية فعالة خلال الفترة 2011-2019، يليه قطاع الفلاحة في المرتبة الثانية بنسبة 23.32% من مجموع المشاريع الممولة من طرف الوكالة وهو ما يمثل 2975 مشروع وهذا راجع إلى الطبيعة الفلاحية للولاية، ثم يأتي قطاع الحرف في المرتبة الثالثة بنسبة 18.23% والذي يعادل 2326 مشروع وتتمثل الأغلبية في هذا القطاع شريحة النساء

الماكثات في البيوت ، في المرتبة الرابعة قطاع الخدمات بنسبة 11.09% وهو ما يمثل1415مشروع، ثم يأتي قطاع البناء والتجارة بنسبتي 4.77% و4.07% على التوالي.

جدول رقم (05):تمويل المشاريع حسب القطاعات من قبل وكالة البويرة للفترة 2011-2019

السنوات	فلاحة	الصناعات الصغيرة	البناء والأشغال العمومية	خدمات	الحرف	التجارة	المجموع
2011	482	-	35	31	575	-	**1123**
2012	1068	182	142	223	1219	10	**2844**
2013	553	715	82	407	326	22	**2105**
2014	404	1192	99	341	19	217	**2272**
2015	204	1261	106	217	46	203	**2037**
2016	47	290	37	67	20	20	**481**
2017	71	312	38	30	55	12	**518**
2018	79	483	42	50	37	13	**704**
2019	67	478	27	49	29	22	**672**
2019-2011	**2975**	**4913**	**608**	**1415**	**2326**	**519**	**12756**
النسبة(%)	**23.32**	**38.51**	**4.77**	**11.09**	**18.23**	**4.07**	**100**

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالبويرة.

وعلية ومما سبق نستنتج أن المديرية الولائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالبويرة تحرص في عملية تمويل المشاريع على خصوصية المنطقة، إذ تولي أهمية لقطاع الصناعات الصغيرة المدعوم من طرف قطاع الفلاحي الذي هو انعكاس للطابع الفلاحي للمنطقة، وكذا القطاع الحرفي الذي يتمثل في غالبيته من النساء الماكثات في البيت إذ تسعى الوكالة في هذا الإطار تشجيع هذه الشريحة من المجتمع في تدعيم التنمية المحلية في المنطقة.

لقد أسهم تمويل المشاريع المصغرة من طرف المديرية الولائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالبويرة من استحداث مناصب شغل معتبرة ساهمت في امتصاص البطالة في المنطقة إذ بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2011-2019 ما يعادل 11084منصب. وهو ما يسمح لهذه الفئات من تحسين وضعهم الاجتماعي.

شكل رقم (02):عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالبويرة للفترة 2011-2019

Erreur ! Objet incorporé incorrect.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد عل أرقام المديرية الولائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالبويرة.

خاتمة:

لقد أخذت أغلب الدارسات الاقتصادية المعاصرة اتجاها تنمويا تهدف من خلاله للوصول إلى الانتعاش والتطور الاقتصادي، وهذا من خلال تشجيع وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معتمدة في تشجيعهم على طريقة منح القروض سواء لإنشاء المؤسسات أو دعمها، وفي هذا الإطار يعتبر التمويل المصغر إحدى الآليات لتمويل المؤسسات الصغيرة والتي لها دور معتبر في تحقيق التنمية على المستوى المحلي من خلال تحسين مستوى المعيشة للأفراد المحدودة الدخل. لقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال دارسة موضوع دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية البويرة:

1. توفير برامج تمويل مدعمة من طرف الدولة مثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يساهم في إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة ؛
2. أن التمويل الأصغر في الجزائر يعد من أهم الصيغ الحديثة التي تساعد على إنشاء المؤسسات المصغرة التي تقلل من هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني ؛
3. تسيطر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على أشكال التمويل المصغر الممنوح للمشاريع المصغرة في الجزائر؛
4. لقد أسهمت القروض المصغرة المقدمة من طرف المديرية الولائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى ولاية البويرة في تمويل العديد من المشاريع المصغرة لمختلف الأنشطة الاقتصادية مما أسهم في دعم التنمية المحلية على مستوى الولاية؛

انطلاقا من النتائج السابقة الذكر يمكن أن نقدم جملة من الاقتراحات التي نراها ضرورية تتمثل فيما يلي:

1. تكثيف الدورات الميدانية والمرافقة الجيدة للمستفيدين من القرض؛
2. تنمية روح المقاولاتية لدى أفراد المجتمع لأنها محفزة على استخراج ابداعاتهم وابتكاراتهم؛
3. تقليص الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح القروض والحد من مركزية منحها؛
4. يتعين على القائمين على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إعادة النظر في آليات منح الدعم واستهداف القطاعات المنتجة حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المنوطة بها؛
5. تحفيز البنوك التجارية للاشتراك في تمويل أكبر عدد من المؤسسات مع تسهيل الإجراءات التنفيذية ودارستها بشكل أسرع؛

قائمة المراجع باللغة العربية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (22 03, 2011). المادة الثانية والثالثة. المرسوم الرئاسي رقم 11-133 . الجزائر.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (22 01, 2004). المادة الخامسة . المرسوم الرئاسي رقم 04-13 . الجزائر.

3- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP) المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP). (2001). التمويل الأصغر والمنح والاستجابات غير المالية لتخفيض عدد الفقراء، أن يكون الائتمان الأصغر ملائما؟ مذكرة مناقشة مركزة (20) . واشنطن، الو.م.أ.

4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (2020). تاريخ الاسترداد 01 06, 2020، من http://www.angem.dz: /https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit

5- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (2020). تاريخ الاسترداد 01 06, 2020، من http://www.angem.dz: /https://www.angem.dz/ar/article/les-conditions-d-eligibilite-au-micro-credit

6- جوديث براندسما، و رفيقة شوالي. (2010). إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. واشنطن، البنك الدولي، الو.م.أ: منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي.

7- طويطي مصطفى، وزاني لدية، تجربة التمويل الأصغر في الجزائر "دراسة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 7، جامعة الوادي، جوان 2017.

8-سليمان ناصر، عواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقص، تونس، 2013..

9- مغني ناصر، القرض المصغر كإستراتجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

10- عمران عبد الحكيم، تقيم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، أدروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2016/2015.

11- ريتشارد روزنبيرغ، روبرت بك كريستين، و تيموثير لايمان. (2003). الإرشادات المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر، "المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم التمويل الأصغر والإشراف عليه". واشنطن: البنك الدولي.

12- لجنة بازل للرقابة المصرفية لجنة بازل للرقابة المصرفية. (2010). أنشطة التمويل الأصغر والمبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال. بازل، سويسرا: بنك التسويات الدولية.

13-ولد الصافي عثمان، علماوي أحمد، بن عبد الرحمان ذهبية، واقع التمويل الأصغر في الجزائر وآفاق تطقيره لما بعد جائحة كورونا (كوفيد-19)، دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد2، المجلد السادس، جامعة بشار، ديسمبر 2020.

14- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. (2020). تاريخ الاسترداد 04 06, 2020، من https://www.marw.dz.